

الملك يعيد الروح إلى مؤسسات دستورية

أوكها الدستور لهذه الهيئة الوطنية، وخاصة ما يتعلق منها بالمبادرة والتنسيق والإشراف على تنفيذ سياسات محاربة الفساد وضمان تتبعها، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام والمصلحة العامة، وقيم المواطنة المسؤولة. كما دعا إلى ضرورة التنسيق والتعاون وتضافر الجهود، مع المؤسسات والهيئات الوطنية المعنية.

وعين الملك أحمد رضى الشامي، رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وقال بلاغ للديوان الملكي إن الملك أكد، خلال الاستقبال، على دور وأهمية المجلس باعتباره مؤسسة دستورية تعددية، تضطلع بمهام استشارية لدى الحكومة والبرلمان، سواء في ما يخص التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، ومختلف القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أو في ما يتعلق بتحليل الظرفية وتتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والجهوية والدولية وانعكاساتها. كما أعطى الملك توجيهاته السامية للشامي، قصد مواصلة قيام المجلس بالمهام الموكولة إليه، وتعزيز إسهامه الفعال في تقديم الاقتراحات وإنجاز الدراسات في مختلف المجالات التي تدخل في نطاق اختصاصاته، ولاسيما ما يرتبط منها بالنهوض بأوراش التنمية البشرية والمستدامة ببلادنا، وتيسير وتدعيم التشاور والتعاون بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وتعزيز ثقافة الحوار. وقرر الملك، أيضا، تعيين يونس بنعكي، في منصب الكاتب العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

شهدت نهاية سنة 2018 تعيين رؤساء عدد من المؤسسات الاستشارية ومؤسسات الحكامة، من طرف الملك محمد السادس. ويتعلق الأمر، بتعيين أحمد رضا الشامي، رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلفا لنزار بركة، وتعيين إدريس الكراوي، رئيسا لمجلس المنافسة، خلفا لعبد العالي بنعمور. كما عين الملك، أمينة بوعياش، رئيسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلفا لإدريس اليزمي، ولطيفة أخرباش، رئيسة للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، خلفا لأمينة المريني، كما عين أحمد شوقي بنيوب، مندوبا وزاريا مكلفا بحقوق الإنسان، ومحمد بنعليلو، في منصب رئيس مؤسسة وسيط المملكة، باعتبارها هيئة وطنية مستقلة، في إحقاق الحقوق ورفع المظالم، وبالدور المنوط بها، والمتمثل، على الخصوص، في صيانة حقوق المواطنين في علاقتهم بالإدارة، والعمل على إنصافهم من أي تجاوزات، وذلك في نطاق سيادة القانون وتوطيد مبادئ العدل والإنصاف.

وعين الملك محمد بشير الراشدي، رئيسا للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها. وأكد الملك، بهذه المناسبة، على الأهمية التي ما فتئ يوليها لمحاربة الرشوة والفساد بمختلف أشكاله، سواء على مستوى سير الإدارات والمؤسسات العمومية وانعكاساتها على خدمة مصالح المواطنين، أو في ما يرتبط بالآثار السلبية لهذه الظاهرة، على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة.

وفي هذا الإطار، وجه الملك الرئيس الجديد إلى العمل على تفعيل الأمثل للمهام التي